الحوكمة والسياسات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠١٤

Governance and security policies in Iraq after 2014

م.د. مريم محمد حسين

جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية

Dr. Maryam Muhammad Hussein

الملخص

تعد السياسة الأمنية أبرز متطلبات استقرار مؤسسات الدولة وحفظ كيانها، وتوفر الاطمئنان للمجتمع وأفراده وتحقيق التنمية، وأصبح الأمن والاستقرار من أهم المشكلات التي تواجه المواطن العراقي كونه المتضرر الأكبر، ولارتباط السياسات الأمنية بالأداء الحكومي وتعثرها في إرساء قاعدة اجتماعية سياسية، مما اتاحت الفرصة للتنظيمات الإرهابية عامة وتنظيم (داعش) خاصة، الذي أربك المنظومة الأمنية باستعماله العنف المفرط والصراع الطائفي، إلى جانب ضرورة دراسة وتحليل هذه الظاهرة، للوقوف على آثارها وتداعياتها الأمنية في ضوء التحديات المستقبلية الناجمة عنها، والأسباب التي هيأت الأجواء لمثل هذا الخلل الأمني، ومن ثم وضع الحلول المقترحة لمواجهة تلك التحديات.

الكلمات المفتاحية: (الحوكمة، السياسة، الأمنية).

Abstract

Security policy is the most important requirement for the stability of state institutions and the preservation of its entity, and provides reassurance to society and its individuals and the achievement of development. Security and stability have become among the most important problems facing the Iraqi citizen, as he is the most affected, and because security policies are linked to government performance and their failure to establish a social-political base, which has provided the opportunity for terrorist organizations in general. And ISIS in particular, which has confounded the security system with its use of excessive violence and sectarian conflict, in addition to the necessity of studying and analyzing this phenomenon, to determine its effects and security repercussions in light of the future challenges resulting from it, and the reasons that created the atmosphere for such a security imbalance, and then develop proposed solutions. To face these challenges.

Keywords: (governance, politics, security).

المقدمة

تحتاج الدولة العراقية إلى حلول أمنية مبتكرة وفعالة لمواجهة التحديات الأمنية المتزايدة في الوقت الحاضر، واحدة من هذه الحلول هي حوكمة المؤسسات الأمنية إذ تتمثل في عمليات إدارة وتنظيم وتوجيه الأنشطة الأمنية المؤسسات الحكومية والخاصة وذلك لضمان سلامة المجتمع وحماية الأفراد والممتلكات. وتشمل حوكمة المؤسسات الأمنية عدة جوانب منها تحديد السياسات الأمنية والإجراءات اللازمة لتنفيذها، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات لكل فرد داخل المؤسسة الأمنية، وتوفير التدريب والتطوير المستمر للموظفين في المؤسسة الأمنية وتحسين الاتصال والتعاون بين المؤسسات الأمنية والجهات الحكومية الأخرى.

اشكالية البحث : يمكن بلورة مشكلة البحث في جملة تساؤلات منها :

١. ما السياسات الأمنية التي اتخذتها الحكومات العراقية المتعاقبة من ٢٠١٤ وحتى الوقت الراهن؟

٢. كيف تطورت السياسات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠١٤؟

٣. ما هي التحديات التي تواجه السياسات الأمنية في العراق بعد عام ٢٠١٤؟

٤. ما الرؤية الاستشرافية للسياسات الأمنية في العراق في المستقبل؟

فرضية البحث : واجهت الدولة العراقية العديد من المشكلات والتحديات الأمنية المعقدة، التي ينبغي مواجهتها ووضع الحلول، فكلما كانت الاسس او الاليات (الحوكمة) جيدة وفعالة انعكست نتائجها بالإيجاب على السياسات الامنية، وبالعكس ان غياب تلك الاسس وعدم التعامل معها يؤدي إلى مفاقمتها، وتعقيد المشهد السياسي بصورة أكبر وأعمق مما يقود إلى تداعي النظام وانهياره.

منهجية البحث : تم الاعتماد في البحث على المنهج التحليلي الذي يساعد على معرفة وتطور السياسات الأمنية في بناء العراق بعد عام ٢٠١٤، ومن ثم تحليلها ضمن سياقها التاريخي للوقوف على أسباب ومسببات التحديات الأمنية الكبرى التي تواجه العراق وكيف يمكن التغلب عليها .

المبحث الاول :- المفاهيم المرتبطة بالبحث (الحوكمة - المؤسسات الامنية)

يعد مفهوم الحوكمة مفهوما يتسم بالحداثة على الساحة العلمية، مما جعل اغلب المفكرين والعلماء يختلفون حول مفهومها ولم يتفقوا في إيجاد تعريف ومفهوم موحد للحوكمة، وهو ما سنحاول فهمه في الدراسة من خلال تطرقنا لعدة عناصر منها : ماهية الحوكمة، وكذلك اهداف الحوكمة ومؤشراتها واخيرا مفهوم السياسات الامنية.

المطلب الاول: مفهوم الحوكمة.

تعرف الحوكمة بانها نظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء[١].

وعرفته الأوساط العلمية على أنه الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر حزمة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وتطبيق القانون[٢].

---

(1) look at: amazon web services, what is governance: risk and compliance (GRC),aws.amazon.com(15\15\2023).

(2) look at: European commission, communication to the commission

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OECD** بأنها : « مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين»[١].

وهناك من يعرفها بأنها : « مجموعة قواعد ادارية تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين»[٢].

وعرفتها معهد الحوكمة بكندا **Institute of governance** بانها الوظائف والمسؤوليات والعمليات والممارسات والعادات التنظيمية التي يستخدمها مجلس إدارة المنظمة للتأكد من إنجاز رسالة المنظمة، ويتضمن ذلك كيف تمارس القوة وكيف يتخذ القرار وكيف تعبر الأطراف عن نفسها، وكيف يتم إخضاع صناع القرار للمسؤولية[٣].

وربطت أغلب الأدبيات المعاصرة الصادرة عن المؤسسات الدولية مفهوم الحوكمة بتحقيق التنمية بدعوى، أن الحديث عن الحوكمة يعني حديثا تناول آليات توزيع القيم النادرة، وتوزيع السلطات، وآليات المشاركة والمساءلة في المجتمع. وفي كل الحالات تجمع معظم الأدبيات أنه لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة دون تفعيل القيم

---

governance in the European commission, brussels, 2020,p3,commission. europa.eu(17\5\2023).

(1) Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7-8.

(٢) النشرة الاقتصادية، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات، العدد الثاني، المجلد ٥٦، ٢٠٠٣، ص٣.

(3) IOG, what is governance, institute on governance Canada, https:\\ iog.ca\what-is governance,(18\5\2023).

المتفق عليها للحوكمة، وهي المساءلة والمحاسبية، وخاصة بعد أن أثبتت التجارب التنموية أن زيادة النمو قد يقترن بمعدل بطالة وفقر مرتفع، مما يضع شكوكا حول حديث بعض المسؤولين الحكوميين عن أن ظواهر البطالة و التضخم وحتى الفقر هي ظواهر استثنائية وعابرة. إذ بدا أن الخلل الأعمق يتمثل في إدارة تلك السياسات وليست في السياسات ذاتها[1].

المطلب الثاني: أهداف الحوكمة

أ. إعادة تعريف دور الدولة في إدارة المصالح العامة.

ب. تشجيع سياسات وبرامج جديدة للشراكة داخل الدولة تحظى بتأييد و رعاية المنظمات الدولية، و ذلك في إطار سياق مجتمع قائم على الديمقراطية والمساءلة واحترام حقوق الإنسان.

ت. تعزيز قدرات المواطنين على المشاركة والمبادرة.

ث. تمكين منظمات المجتمع من مشاركة الحكومة في نشاطات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، سواء على المستوى الكلي (القطاع الخاص، الجمعيات الأهلية النقابات، أو على المستوى الجزئي (المواطنون).

ج. تشجيع الحوكمة للمؤسسات على الاستخدام الأمثل لمواردها وعلى تحقيق النمو المستدام و تشجيع التنمية .

ح. تقلل الحوكمة من التبذير ومن كلفة رأس المال على المؤسسات والحوكمة.

خ. تسهل الحوكمة عملية الرقابة على المؤسسات والشركات عبر الرقابة الداخلية و تطبيق الشفافية.

---

(1) IOG, what is governance, octie.

د. أصبحت حوكمة المؤسسات من الموضوعات الهامة في كافة الإدارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة، خصوصا بعد الأزمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من المؤسسات والشركات العالمية. (١)

المطلب الثالث: مقومات او مبادئ الحوكمة

١- الشفافية: يشير مفهوم الشفافية إلى حرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإفصاح عنها، وتتحقق الشفافية عندما ترسخ حرية التعبير. لذا فإن الشفافية تحتاج إلى تشريعات تيسر حرية تداول المعلومات، حيث تمثل قضية حرية الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها ركنا أساسيا من أركان الحوكمة. ويرتبط مبدأ الشفافية بمبدأ آخر من مبادئ الحوكمة، ألا و هو مبدأ المساءلة، فبغياب الشفافية لا وجود للمساءلة، وعلى هذا، فمن أهم المؤشرات التي يمكن أن تساعد في إعمال مبدأ الشفافية:

أ. وجود تقارير دورية منتظمة عن أنشطة كل مؤسسات الدولة، ومصادر إعلام دقيقة ووجود قاعدة بيانات

ب. نشر ميزانية الحكومة والمؤسسات، ووضوح أسس اتخاذ القرار لدى صانعيه.

ت. سهولة الحصول على الإحصائيات عن مختلف الأنشطة في الحكومة والمؤسسات والشركات.

ث. وجود آليات متعددة للتعبير عن الرأي بحرية.

٢- المساءلة: يشير مفهوم المساءلة إلى وجود طرق و أساليب مقننة و مؤسسية، تمكن من مساءلة كل شخص مسؤول، ومراقبة أعماله في إدارة الشؤون العامة، مع إمكانية إقالته أو محاكمته إذا تجاوز أو أخل بالقوانين وبثقة الناس، وتكون هذه المساءلة

(١) برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نقلا عن موقع: www.nchregypt.org/index.php/ar/activities/html. (13/10/2014)١

مضمونة بحكم القانون و متحققة بوجود قضاء مستقل و محايد وعادل وعلى هذا فمبدأ المساءلة يرتبط بضرورة تفعيل دور القوانين في ملاحقة كل من يرتكب خطأ، أو يتعدى حقوق الغير بالمخالفة للقرارات والقوانين من أعلى هرم للسلطة إلى قاعدته .

ولا تقتصر المساءلة على جانب العقاب فقط، بل ترتكز أيضا على وجود حوافز لتشجيع المسؤولين على أداء مهامهم بإخلاص وفعالية و أمانة، وهناك نوعين من المساءلة هما

أ: المساءلة الوظيفية تنصب على طبيعة استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة داخل الإدارة أو المؤسسة، والآثار المباشرة على البيئة التي تباشر المؤسسة عملها فيها.

ب : المساءلة الاستراتيجية: تنصب على الآثار بعيدة المدى للمنظمة أو المؤسسة على البيئة، وقدرتها على تحسين جودة الحياة لأعضائها[1].

٣- المشاركة الفعالة: تهدف المشاركة إلى تجاوز الفجوة القائمة بين القيادة والجمهور، وإبتداع أشكال هرمية لممارسة السلطة لا تقوم على مبدأ الإنابة و المشاركة الشكلية بل على مشاركة الجماعة في صنع القرار و تنفيذه. وتقوم علاقة المشاركة على أسس محددة منها:

أ. وجود دولة قانون ومؤسسات راسخة ومجتمع مدني ناضج. توافر القناعة الكاملة بأن المشاركة حق كل الأطراف و ليست منحة أو هبة من الدولة.

ب. امتلاك كل طرف لاستراتيجية تنموية محددة ومستقرة تتضمن أهدافا مرحلية، وأخرى بعيدة المدى.

ج. وجود أرضية التقاء مشتركة بين الأطراف، وقبولهم لفكرة المشاركة و التكامل

(١) سليمة بن حسين، الحوكمة (دراسة في المفهوم)، مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة الجزائر العدد العاشر، ٢٠١٥، ص ١٨٩.

والتفاعل.

د. إرساء مناخ ديمقراطي حقيقي بما يتضمنه ذلك من تمثيل نيابي، وتداول سلمي للسلطة، وسيادة القانون القرارات، إلى تهيئة البيئة و التنفيذ.

٤- التمكين: يهدف التمكين إلى تعزيز قدرات الأفراد أو الجماعات لطرح خيارات معينة، وتحويلها إلى إجراءات أو سياسات تهدف في النهاية لرفع الكفاءة والنزاهة التنظيمية لمؤسسة أو تنظيم ما، وهو ما يمكن تحقيقها من خلال إزالة كل العقبات التي تعوق عملية التمكين سواء أكانت قانونية أو تشريعية أو اجتماعية، مع تبني سياسات وإجراءات و تشريعات و إقامة هياكل ومؤسسات تساعد في القضاء على مظاهر الإقصاء والتهميش ويرافق مبدأ التمكين عناصر أخرى داعمة من قبيل: النزاهة والشفافية والمساءلة، ومن أهم مؤشرات مبدأ التمكين ما يلي[1]:

أ. تقسيم العمل داخل المؤسسة على جميع الأفراد دون تمييز.

ب. تتعدد فرص مشاركة الأطراف المعنية في أنشطة المؤسسة أو الإدارة المعنية.

ج. وجود أهداف و رسالة خاصة للمؤسسة مع ضرورة وضوح هذه الأهداف.

د. وجود خطة بعيدة المدى.

ه. وجود آليات مشاركة متعددة للأطراف المعنية في صنع السياسات المؤسسية العامة

٥- الإدارة المالية: تتعلق بجملة من التكاليف و المصاريف الخاصة بالمؤسسة، ومصادر تمويلها و أوجه الإنفاق وي بعد مبدأ الإدارة المالية من أهم القضايا المرتبطة بالحوكمة بل ومن أسباب تشكلها، إذ إن الحوكمة بالأساس نتاج سياسات تستهدف التحقق من سلامة الإنفاق وقد تزايد الاهتمام بالإدارة المالية مع بروز مفهوم الشفافية و

(١) سليمة بن حسين، مصدر سبق ذكره . ص١٩٠.

المحاسبية، الأمر الذي جعل من الإنفاق الحكومي محل اهتمام و متابعة أفراد المجتمع.

ومن أهم المؤشرات التي يمكن أن تحكم عمل مبدأ الإدارة المالية ما يلي:

أ. وجود مصادر تمويل متعددة للمؤسسة.

ب. وجود خطط لتطوير موارد المؤسسة المالية.

٦- حكم القانون: يتضمن مفهوم حكم القانون أو سيادته إعمال القاعدة القانونية نفسها في الحالات المتماثلة، وهو ما يعبر عن المساواة أمام القانون، إن وجود بنية قانونية مستقرة مع وجود هيئة قضائية مستقلة يمكن الاعتماد عليها، من شانه أن يساعد على إعلاء الديمقراطية وتطبيق مبادئ الحوكمة وحقوق الإنسان و يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة[١].

المطلب الرابع: مفهوم السياسة الامنية

تشتمل سياسة الأمن على كل القرارات والأفعال، والتي تعد إلزامية للحفاظ على القيم الأساسية الداخلية من أي اعتداء خارجي، حيث يقوم الأمن الوطني على تأمين استمرارية كيان الدولة، والدفاع عن مصالحها الحيوية، والمحافظة على الوجود هو الهدف الرئيسي[٢].

بالإضافة إلى ذلك أنه يهدف إلى تأمين الدولة من الداخل، ودفع التهديدات الخارجية بما يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقة ممكنة للنهوض والتقدم والازدهار، وبالتالي لم يعد الأمن الوطني يستند على القوة العسكرية فقط باعتبارها كل ما يلزم لتحقيقه وحمايته بل تعداها إلى مجالات أخرى فأصبح يشمل الأمن العسكري

(١) سليمة بن حسين، مصدر سبق ذكره، ص ١٩١.

(2) Melvyn's P.Leffler, National Security, The Journal of American History, Volume 77, Issue 1(Jun, 1990), 143-152.

والأمن السياسي والأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي.

هذا ويتم صياغة السياسات الأمنية على ضوء أربعة ركائز أساسية[١]:

أ. إدراك التهديدات سواء الخارجية منها أو الداخلية.

ب. رسم إستراتيجية لتنمية قوى الدولة والحاجة إلى الانطلاق المؤمن لها.

ج. توفير القدرة على مواجهة التهديدات الخارجية والداخلية ببناء القوة المسلحة وقوة الشرطة القادرة على التصدي والمواجهة لهذه التهديدات.

د. إعداد سيناريوهات واتخاذ إجراءات لمواجهة التهديدات التي تتناسب معها .. وتتصاعد تدريجيا مع تصاعد التهديد سواء خارجياً أو داخلياً.

وخلاصة ذلك أن أبسط تعريف للسياسات للأمنية هو الإجراءات التي توفر الاستقرار داخلياً، وحماية المصالح خارجياً مع استمرار التنمية الشاملة والتي تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاهية والرخاء للشعب.

المبحث الثاني:
السياسات الأمنية في العراق بعد العام ٢٠١٤ في ظل مؤشرات الحوكمة

تواجه المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية تحديات على مستويات إستراتيجية وتكتيكية، وهذا يستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الشاملة للأمن الوطني العراقي. يأتي هذا التحليل في فترة حرجة تسعى فيه الدولة العراقية إلى بسط الأمن وتحقيق هيبة الدولة واحتكار قوة السلاح، في مواجهة تهديد التنظيمات الإرهابية. ويهدف هذا المبحث

(١) عبد العزيز حسين الصويغ، الأمن القومي العربي رؤية مستقبلية، القاهرة: مركز أوراق للنشر الأبحاث والإعلام مطابع دار الهلال، ١٩٩١، ص١٣.

إلى التعرف إلى طبيعة تحديات المؤسسات العسكرية والأمنية العراقية واستعراض المسار الزمني للأحداث الأمنية التي أثرت في تطور القوات المسلحة العراقية، خصوصا بعد الانسحاب الأمريكي من العراق عام ٢٠١١، وأحداث سيطرة تنظيم داعش عام ٢٠١٤، كما ستجري مناقشة التحديات البنيوية التي تتعلق بإشكالية التأسيس والبناء التي حدت من نمو وتطور المؤسسة العسكرية والأمنية، والتحديات الوظيفية التي تتعلق بتنفيذ مهام أجهزة الأمن والدفاع، التي تسهم في ضعف أداء وظائف المؤسسة العسكرية والأمنية.

المطلب الاول: التحديات على الصعيد السياسي والامني

تُعد المؤسسات العسكرية والأمنية من أهم المؤسسات التي تعمل الدول على بناء قدراتها لغرض درء المخاطر والتهديدات الأجنبية، ومعالجة التحديات الأمنية الداخلية، لما في ذلك من أثر كبير في حماية المصالح الوطنية، والنظام السياسي والاستقرار الأمني والاقتصادي. وعلى مر مراحل بناء وتطور المؤسسة العسكرية والأمنية في العراق كانت هذه المؤسسة ضحية الأنظمة السياسة التي حاولت استغلالها لمصلحتها ولم تعمل على بقائها محايدة .

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ تغييرا جذريا تمثل بسقوط النظام البعثي الشمولي الذي حكم البلد مدة ٣٥ عاما، وحلّ بدله نظام سياسي ديمقراطي جديد يختلف كليا عن سابقه في أسسه وتوجهاته ومؤسساته السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية. ولكون التغيير قد جرى بصورة تدخل عسكري خارجي مباشر، صاحبه اتخاذ قرارات خاطئة، لم تراع واقع المجتمع العراقي وظروفه وتراكمات تجربته التاريخية، كان في مقدمتها قرار حل المؤسسات العسكرية والأمنية السابقة، وتشكيل مؤسسات جديدة تفتقد إلى التوازن في تركيبتها وبنيتها وتوجهها فإنه أدى بالنتيجة إلى عدم

استقرار سياسي، وتمزق اجتماعي، واقتتال طائفي، وبيئة أمنية رخوة جاذبة للإرهاب والتطرف ونشاط المليشيات المسلحة والتنظيمات العابرة للحدود.

يأتي هذا التحليل في ظل المرحلة الحساسة التي يشهدها تاريخ العراق الحديث، والأزمات السياسية والأمنية الراهنة التي تمر بها الساحة الإقليمية والدولية. وهذا يستدعي إعادة النظر في الإستراتيجية الشاملة للأمن الوطني العراقي، وإعادة النظر بخلق عقيدة قتالية وطنية لدى الأفراد والمؤسسات العسكرية والأمنية، بحيث يستلزم إعادة هيكلة القوات الأمنية والعسكرية المختلفة بما يسهم في عملية بناء جيش قوي نوعي يعمل على حماية المدنيين، والوقوف بوجه الإرهاب في كل مناطق العراق، ويحمي حدوده، ووحدة أراضيه[١].

وبعد مرور تسعه عشر عاما من التغيير تبقى مسالة الامن من اهم القضايا العالقة في البلاد واكثرها تعقيدا، وخاصة امام تصاعد وتيرة الارهاب وتنامي الجريمة المنظمة وانتشار تجارة المخدرات وتعطيل المسار الانتقالي وما افرزه ذلك من ازمة سياسية حادة في ظل وضع مؤسساتي امني متقلب وهش تصبح قدرة الدولة على معالجة القضايا الامنية، وبخاصة اصلاح المنظومة الامنية ضعيفة وغير راسخة، فالتحديات جمة الإرادة السياسية لم تتبلور بعد، والرهانات كثيرة ومحاولات الاصلاح وحتى التغيير ان وجدت لم ترق بعد الى مستوى ارساء منظومة امنية ترسي امنا في خدمة المواطن في ظل نظام ديمقراطي[٢].

أغلب الأجهزة المسلحة العراقية بعد ٢٠٠٣ لا تمتلك عقيدة عسكرية موحدة،

(١) مثنى علي المهداوي، أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد العدد ٧٢-٧٣، ٢٠١٨، ص ٣٤.

(٢) هيكل بن محفوظ، تطورات القطاع الامني في تونس بعد الثورة، تونس، ٢٠١٣، ص١-٢.

بسبب تعدد مصادر التدريب والتسليح. وهذا الأمر أحد إسقاطات الجانب السياسي من حيث انعدام رؤية وفلسفة واضحة للدولة، ولاسيما في ظل التصارع والاختلافات الداخلية والإقليمية. ولم تتمكن القيادة السياسية والعسكرية في العراق من وضع حتى لمسات بسيطة لعقيدة عسكرية، وإن ما جرى بناؤه من الجيش هو بالأساس لمواجهة عدو داخلي بإرادة امريكية؛ لمساعدتها في مواجهة التهديدات[1].

يمكن ملاحظة ضعف القوات المسلحة من خلال الآتي:

١. الإشكالية في التأسيس: كانت أحد الأسباب الرئيسة هي ما قامت به قوات الاحتلال الأميركي، بعد حل المؤسسات العسكرية والأمنية بتشكيلها قوات جديدة باختيارات عشوائية، فعند تأسيس قوات أمنية في دولة ما تتم وفق السياقات المتبعة في أغلب دول العالم، لكن في العراق جاءت وفق المحاصصة السياسية وعلى أساس الانتماء الحزبي والطائفة والإثنية.

٢. الضعف في التدريب بالرغم من الانتصارات التي حققتها القوات العسكرية والأمنية على الإرهابيين والخارجين عن القانون، لكنه يحتاج الى تجهيز وتسليح كونه لا يزال أقل قدرات مقارنة مع القوات العسكرية لدول إقليمية .

٣. ضعف العقيدة العسكرية انعكست الولاءات الفرعية للطبقة السياسية الحاكمة على المؤسسة العسكرية، وسببت لها التشتت في الولاء، إذ يستوجب الأمر الى إعادة التأهيل والاستناد الى الهوية الوطنية العراقية، لذلك فيجب على الطبقة السياسية أن تغير من نهجها في الدفاع عن الهويات الفرعية الولاء للوطن، على أن تتم صياغة العقيدة العسكرية وفق أسس وطنية وعلمية للمساهمة في بناء قوات مسلحة عراقية،

(١) ماجد القيسي، الجيش العراقي ودوره في منظومة الأمن والدفاع، مجلة سياسيات إستراتيجية، العدد ١، ٢٠١٨، ص ٤١.

تجعل مهمتها الأولى الأساسية دعم وحدة البلاد وحفظ أمنه واستقراره وحماية أرضه وشعبه[١].

٤. ضعف الجهد الاستخباري: يعاني العراق ضعفًا في العمل الاستخباري منذ إعادة تشكيل القوات المسلحة العراقية، وكانت سببًا في كثير من الانتكاسات والخروقات الأمنية[٢]، وبحكم وقوع العراق في منطقة جغرافية مضطربة، تكثر فيها الصراعات الدولية ما يتطلب الأمر الى بناء جهاز استخباري محترف، لغرض حماية الدولة من الاختراقات للمحافظة على أسرار الدولة، وظهور تحدي جديد وهو وسائل التواصل الاجتماعي وما ينشر بها من أسرار الدول، وتحتاج الأجهزة الاستخبارية في العراق الى قوانين لإضفاء طابع الشرعية على عملها، فضلا عن قلة المخصصات المالية والمعدات التقنية الحديثة وغيرها من التجهيزات[٣].

لقد واجه العراق حالة انفلات أمني بعد الانتصار على تنظيم (داعش) الإرهابي، وانتشار ما يسمى بـ(السلاح المنفلت) أي بمعنى وجود تنظيمات مسلحة خارج سيطرة الدولة، وعلى الحكومة مواجهة هذا التحدي الذي يهدد أمن البلد واستقراره، فقد كان لتضحيات القوات المسلحة بأصنافها كلها من أجل القضاء على (داعش)، يمثل عمل عظيم وخطوة كبيرة في عملية بناء البلد، كما أن الواقع العراقي منذ عام ٢٠٠٣م يعيش حالات عدم استقرار، فتتصاعد فيه وتيرة الإرهاب في مرحلة معينة، وتنخفض في أخرى؛ بسبب الابتعاد عن البناء المؤسساتي للدولة، إذ انعكست على السياسة الأمنية

(١) سعدي ابراهيم حسين صنع العقيدة العسكرية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٧-٧٨، ٢٠١٩، ص ٦٠٦.

(٢) مثنى علي المهداوي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٣) محمد محي محمد الجنابي، الشرعية السياسية والأمن الوطني العراقي (دراسة تحليلية في المعوقات وسبل النجاح لمرحلة ما بعد (داعش) مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد ٢٣، ٢٠٢١، ص٣٢٧.

التي كانت تعبر عن الأهداف الحزبية والسياسية[١].

المطلب الثاني: التحديات على الصعيد الاقتصادي

ان الاقتصاد يمثل مكونا استراتيجيا استثنائيا في تركيبة اي منظومة أمنية؛ لأنه ببساطة يؤثر ويتأثر في معادلة الانضباط الأمني، والتي تحكم مسار اي بيئة امنية لأي دولة كانت، فالاقتصاد يؤثر على بيئة الاستراتيجية، وجاهزية الاجهزة الامنية المنتشرة فيها، كما انه يحكم سير العقيدة الأمنية، انطلاقاً من طبيعة الامكانات المالية التي تمتلكها الدولة، كما ان العوامل الاقتصادية، لها تأثير كبير على اندفاع العناصر غير المنضبطة، نحو الانجراف والتأثير السلبي في البيئة التي يعشون بها[٢].

وعليه يمثل الاقتصاد ركنا اساسيا في بنية اي بيئة استراتيجية كانت، فهو العامل المحفز للصراع والانسجام داخل المجتمعات، ومن هنا نجد ان العامل الاقتصادي للعراق له اهمية كبرى في رسم ملامح تقلبات المشهد الامني، فهو يتداخل مع العناصر المحفزة للصراع والانجراف الإيديولوجي، لبعض الأفراد والجماعات[٣].

ان الاقتصاد العراقي اليوم، يعاني من ضائقة مالية كبيرة؛ بسبب اعتماده الكلي على اسعار النفط، والتي باتت مضطربة بالأفول والصعود الامر الذي اصاب الوضع الاقتصادي بحالة عدم استقرار وتقلب مستمر، ومن ثم فان الجهد الأمني لأجهزة الامن الداخلي والجيش، والاستخبارات، تتطلب مخصصات مالية ضخمة، بحيث تتناسب مع حجم الجهد العسكري والاستخباراتي اذ ان مخصصات الامن والدفاع

(١) سند وليد سعيد، أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة ديالى، المجلد العدد ٢ ٢٠١٨، ص ٣٨٦.

(٢) حسيب منصور، الصراع الأمن في دول العالم الثالث، ط٢، دار الملاء للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٨، ص ٣١.

(٣) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد: الامن القومي والسياسة العسكرية، ط١، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢ ص٢٢١.

يصل مقدارها إلى ٢١٪ من مجمل الميزانية العراقية، لكنها غير كافية لرفع مستوى الجاهزية الوقائية للأجهزة المعنية بامن والدفاع اتيجي داخل العراق، فلابد من رفع مستوى النفقات العسكرية، لاسيما تلك التي تتعلق بالكفاءة الامنية لمعظم الاجهزة الأمنية، خصوصاً جانب الاستخبارات بشقيه الشخصي السيبراني) مع ضرورة التركيز على رفع مستوى التجهيز الاستراتيجي للجيش عن طريق رفع مستوى التسليح للقوى الجوية الدفاع الهجوم، مع القوة البرية، كذلك الحال عند التعامل مع مخاطر انتشار السلاح والمخدرات والجرائم العادية، فلابد من رفع كفاءة أفراد وزارة الداخلية عن طريق تكثيف التعاون الأمني مع شركات التدريب والاستشارة الرائدة في هذا المجال لأجل وضع حلول حقيقية تعالج وتذلل هذه التحديات واخيراً يمكن القول إن العامل الاقتصادي له اهمية كبرى في بنية البيئة الامنية للعراق، انطلاقاً من تأثيره واثره في العوامل التي تشكل تأثيرا استراتيجيا على عامل (الاستقرارية والارتباك الأمني)[1].

وكذلك تمثل ظاهرة الفساد حالة من التفكك والانهيار القيمي والأخلاقي تضرب المنظومة الاجتماعية الاقتصادية على اختلاف تكويناتها، فتداعيات هذه الآفة ليست اقتصادية فحسب، فلو حللنا تداعيات هذه الظاهرة لوجدنا ان لها انعكاسات خطيرة وكبيرة على المنظومة الامنية داخل الدولة، لاسيما وان هذه المنظومة لها حساسية التأثر من اي مخرجات سلبية ناجمة عن عملية الفساد المالي والإداري داخل المنظومة الحكومية، إذ ينعكس تأثيرها على المشهد الامني داخل الدولة، ابتداء من امن الأفراد، وانتهاءاً بأمن الحدود، وضحايا الارهاب فالعراق اليوم يعاني من ازمة فساد تجتاح جميع مفاصل الدولة، حتى وصل الحال الى بعض مفاصل المؤسسات الامنية، لاسيما

(١) حسن الشكري، الارهاب والصراع الدولي في الشرق الأوسط، دار الملك للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠١٧، ص ٢٧٨.

في مؤسستي الداخلية والدفاع[1]، كان لهذه الإشكالية تداعيات كبرى بحيث تجلت بأحداث انهيار المؤسسات الامنية في ثلاث محافظات، خلال بضعة ايام نتيجة دخول تنظيم (داعش) عام ٢٠١٤ ونتيجة لهذه الارهاصات الأمنية اتخذت السلطات العراقية بعض الإجراءات من اجل مكافحة الفساد والحد منه، هذه الاجراءات كان لها تأثير كبير وانعكاسات ايجابية، بحيث خفضت نسبة الفساد في المؤسسات الأمنية، وعلى الرغم من ذلك لازال هناك بعض المفاصل من مؤسستي الداخلية والدفاع تعاني من شبهات فساد، لتشكل بدورها تحديا امنيا قد لا تقل خطورته عن السابق ومن اجل وضع حد لهذه الشبهات، لا بد من تشكيل مؤسسات مستقلة جديدة يقع على عاتقها متابعة عمل المؤسسات الأمنية مالياً واداريا؛ من اجل تركيز جهود . مكافحة الفساد في هذه المفاصل الحساسة للدولة العراقية.

تحدي زيادة الإنفاق : اضطرت الحكومات المتعاقبة إلى تخصيص نسبة كبيرة من الإنفاق الحكومي للأمن والدفاع؛ لكونهما الهدف الأكثر أهمية والأكثر إلحاحا في أجندة جميع الحكومات كما أن الإنفاق العسكري لا يقتصر على قوات الجيش بصنوفه وأسلحته البرية والجوية والبحرية فحسب بل يتجاوزه إلى صنوف وأسلحة وذخائر القوات شبه العسكرية، التي تقدّم العون، أو تحل محل قوات الجيش لتوطيد الأمن؛ سواء كانت تتبع رئاسة الحكومات أم وزارات أخرى وغالبًا ما تكون هذه القوات كبيرة في الدول غير المستقرة، مثل العراق[2].

(١) ماجد محمد حسن وآخرون. الفساد المالي والإداري التقرير الاستراتيجي العراقي (٢٠١٢ – ٢٠١٣)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ،٢٠١٧، ص ٥٧.

(2) Tobias Bohmelt and Govinda Clayton, "Auxiliary Force Structure: Paramilitary Forces and Pro-Government Militias", University of Kent, 15January, 2016, p1.

إن الإنفاق العسكري في العراق هو الإنفاق الذي يخدم الهدف الإستراتيجي للجيش، وهو (الأمن والدفاع)، فيشمل بالإضافة إلى نفقات الدفاع- الإنفاق على المؤسسات الأخرى، مثل جهاز مكافحة الإرهاب المكون من (١٢٠٠٠) عنصر، وهيئة الحشد (منذ عام ٢٠١٦) المكونة من أكثر (١٢٢٠٠٠) عنصر، ومجلس الأمن الوطني. فضلا عن الإنفاق على وزارة الداخلية التي تضم تشكيلات تهدف إلى القيام بعمليات عسكرية من جانب، ومكافحة الإرهاب من جانب آخر.

ويمكن تحديد عبء الإنفاق العسكري العراقي من خلال قيمة ما ينفق على الأمن والدفاع في الموازنات المتعاقبة، ومقدار ما يشكله هذا الإنفاق من إجمالي النفقات الحكومية، فضلا عن نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي[١].

ومن جانب آخر يُعد الفساد الإداري والمالي من المعوقات الكبيرة على الدولة، ومن الصعب تقدير رقم معين لحالات الفساد، إذ أصبح بعض يعدها بمثابة فرصة يستغلها خلال تواجده في المنصب، وبعدها مكسب مالي إضافي، لا بد من الاستفادة منه بأقل مدة زمنية وبأقل خسائر، تحسبا لمغادرته موقع العمل بأية لحظة[٢]، لذلك أصبح لدى أغلب شعوب الدول المتقدمة إدراك بأنه لا جدوى من وجود الهيئات الرقابية لمتابعة ورصد نزاهة العاملين في الوظائف العامة بمختلف مؤسسات الدولة، ما لم تمنح تلك الهيئات الصلاحية التي تجعلها من أن تؤدي عملها بشكل كامل، دون تدخل أو تأثير لأي حزب أو كتلة سياسية أو أي جهة مهما كانت في الدولة، وهذا ما يستوجب إتباعه من المؤسسات والهيئات في العراق، كما ويقع العراق من ضمن الدول الأكثر فسادا

(١) مصطفى عبد الرزاق، «التوظيف الاقتصادي للإنفاق العسكري العراقي ما بعد داعش»، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ٢٠١٨، ص٤٦-٤٧.

(٢) حاتم مهدي الدفاعي، واقع ومستقبل العراق التحديات والخيارات مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العدد ٢، ٢٠٠٩.

بحسب تقارير منظمة الشفافية الدولية International (Transparency)[1].

مما سبق نستنتج، أن الإنفاق العسكري العراقي يستنزف الاقتصاد العراقي، ويتسبب في آثار سلبية، ومع ذلك فإنه من الصعب خفض هذا الإنفاق بنسبة كبيرة؛ لتجنب تقليص القدرات الدفاعية. كما أن الاقتصاد العراقي يعاني بشكل خاص انخفاض الإيرادات المعتمدة كليًّا على الصادرات النفطية، وهذا يحتّم على راسمي السياسات الاقتصادية البحث عن حلول لخفض الإنفاق الحكومي على الإنفاق العسكري والأمني.

المطلب الثالث : التحديات على الصعيد الاداري - التقني

تعاني المؤسسة العسكرية والأمنية العراقية مشكلة التباين في التنظيم، وشكل الهيكل الاداري، والمراجع العسكرية الواجب اتباعها لتشكيلاتها إن هيكلة بناء القوات العراقية الجديدة استنسخ من الهيكل التنظيمي للجيش الأمريكي، حيث نظم هيكل وزارة الدفاع العراقية بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣، وفقًا للتنظيم الأمريكي، بينما كانت تعمل وزارة الدفاع منذ تأسيس الجيش العراقي في (٦ كانون الثاني (١٩٢١ حتى ٩) نيسان (٢٠٠٣)، وفقًا للتنظيم الإنكليزي. وهذا التغيير في شكل التنظيم أوجد خللا كبيرًا، لأنه يختلف من حيث الآليات وسلسلة المراجع العسكرية والمركزية المتبعة في إدارة الأمور العسكرية[2].

وإن تعدّد مراكز القيادة أدّى إلى ضعف في منظومة القيادة والسيطرة؛ لوجود قوات أخرى خارج المنظومة الأمنية؛ كقوات مكافحة الإرهاب، وقوات الحشد الشعبي،

(١) هند قاسم محمد، إدارة الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتحدياتها دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩، ص٣٣.

(٢) فوزي البرزنجي، العمل الوظيفي بين الجيش العراقي الباسل والجيش العراقي الجديد، ٤ مارس ٢٠١٤.

وقوات البيشمركة، التي تعمل بصورة منفصلة عن وزارة الدفاع، وهذا سبب إشكالاً كبيرًا في كيفية التنسيق والتعاون.

المبحث الثالث :
مستقبل حوكمة السياسات الامنية (السبل والمعالجة) في العراق بعد العام ٢٠١٤

المطلب الاول: على الصعيد السياسي الامني

أكد الدستور على ضرورة إخضاع المؤسسة العسكرية للقيادة المدنية، ومنعه لتكوين الجماعات المسلحة، وضرورة التوازن (لمكونات) الشعب العراقي في القوات المسلحة العراقية[١].

إذ «إنَّ بناء الأمن الوطني العراقي وتوظيف استراتيجية حقيقية له، أضحت رديفاً لبناء الدولة العراقية، لاسيما بعد بروز تهديدات إقليمية كبرى للتدخل في الشأن العراقي، الأمر الذي يجعل العراق مطمعاً للحسابات الإقليمية لا ساحة لتصفيتها كما يحدث اليوم وتجاوزاً لازمة كهذه بدت الحاجة ماسة وملحة إلى إصلاح الأجهزة العسكرية والأمنية، والانتقال بها إلى استراتيجيات عمل تتناسب والمرحلة المقبلة مرحلة ما بعد تنظيم داعش» عبر[٢]:

١. تطوير العقيدة العسكرية العراقية وتعزيزها لدى أفراد المؤسسة العسكرية العراقية وإبعادها عن الصراعات السياسية، ترسيخ الوحدة والهوية الوطنية العراقية في تكوينها.

٢. التركيز على وحدة القيادة والقرار في عمل الأجهزة العسكرية والأمنية، وتكاملها

(١) ينظر المادة (٩) اولا أ، ب، ج من الدستور العراقي الدائم .

(٢) مروان سالم العلي استراتيجيات البناء في العراق لمرحلة ما بعد داعش، ورقة بحثية القيت ضمن ندوة بناء السلام في العراق مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠١٩، ص ٣- ٥.

في داوراها .

٣. المشاركة العراقية الفاعلة في الأمن الإقليمي والدولي الجماعي.

٤. تقليل عدد أفراد القوات المسلحة العراقية، والتركيز على رفع كفاءتها تدريباً وتجهيزاً.

٥. تهيئة الظروف الملائمة لحصر عمل المؤسسة العسكرية بحماية الأمن الوطني للعراق، ومنع تواجدها في المراكز السكانية داخل المدن بهدف تقليل عسكرة المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد داعش.

٦. تفعيل قانون العقوبات العسكرية بغية تعزيز روح الانضباط وتحمل المسؤولية، وتجنب ارتكاب الأخطاء.

٧. اعتماد النزاهة والمهنية والاستقلالية في تولي المناصب داخل صفوف القوات المسلحة .

٨. توعية أفراد المنظومة العسكرية والأمنية بثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية ومحاسبة من ينتهك معاييرها.

وعليه يجب ترسيخ مبادئ وسياسات أساسية من شأنها ان تعزز السياسات الامنية في العراق، وهي[1]:

١. يجب ان تكون السلطة العليا للقانون، وسيادته تعني هيمنته ونفوذه والزاميته للدولة والحكومة والمجتمع على حد سواء .

٢. تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسة سلطته السيادية على اقاليم الدولة كافة، سواء أكانت هذه السيادة قانونية أم فعلية.

(١) للمزيد انظر: احمد عزت البياتي، بناء دولة العراق الفرص الضائعة بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٤٢ – ١٤٧. وكذلك: فائز صالح اللهيبي، اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (١٣) مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٥٢ – ٥٥ .

٣. بناء دولة عصرية كخطوة اولى لتجاوز اطر الجماعات الاثنية والمحلية لصالح بناء مؤسسات وأطر وطنية شاملة، أي إقامة جهاز سياسي واداري على مستوى الوحدة السياسية للدولة ككل.

٤. توفير البيئة الحقيقية والجهود الكبيرة التي لابد أن تبذل كخطوة أولية من قبل المؤسسات وتكون مصحوبة بدعم من قبل المؤسسات السياسية.

٥. ترسيخ الدولة القانونية والدستور والفصل بين السلطات وخضوع الحكام للقانون، وانفصال الدولة عن شخص حاكمها، واقرار الحقوق الفردية للمواطنين وتنظيم الرقابة التشريعية والقضائية على الهيئات الحاكمة.

٦. العمل على تجفيف منابع الإرهاب والتعامل الجاد في طريق المساواة والعدالة وإشاعة ثقافة السلام.

٧. توفر الارادة الوطنية والشعبية المخلصة لترسيخ بناء السلام بكافة أشكاله.

٨. حسم مسألة الهوية الوطنية العراقية مع الاعتراف بالتمايز الثقافي والحضاري للمجموعات السكانية وعلى أسس ديمقراطية جامعة لكل العراقيين .

٩. منح زعماء العشائر والقبائل وشيوخها دوراً حقيقياً في عملية رأب الصدع في المجتمع العراقي.

١٠. العمل على تنمية الجانب الثقافي عن طريق خلق ثقافة وطنية شاملة وموحدة.

١١. تنمية الترابط بين كافة الجماعات الاثنية داخل المجتمع والنظام بما يؤدي الى تلاحمهم واندماجهم في كيان اجتماعي – سياسي واحد.

١٢. تفعيل دور الجامعات والكليات والمعاهد المتخصصة من خلال دمجها بالمؤتمرات والندوات وورش العمل التي تقوم بها مؤسسات الدولة وحث المفكرين والمتخصصين بالشأن السياسي على اشاعة روح التسامح الديني والاجتماعي وزرع بذور بناء السلام .

ويضاف الى ذلك[1]:

أ. وحدة القيادة والقرار في عمل الأجهزة العسكرية والأمنية، وتكاملها في أدوارها.

ب. تعزيز العقيدة العسكرية لدى أفراد المؤسسة العسكرية العراقية، وإبعاد هذه المؤسسة عن الصراعات الدينية والطائفية السياسية.

ج. حصر عمل المؤسسة العسكرية بحماية الأمن الوطني للعراق، ومنع تواجدها في المراكز السكانية داخل المدن؛ من أجل تقليل عسكرة المجتمع العراقي في المستقبل.

د. التركيز على تقليل عدد أفراد القوات المسلحة العراقية، ورفع كفاءتها تدريبا وتجهيزا؛ لتكون منسجمة مع متطلبات العصر، وتجنب الإنفاق العسكري غير المبرر.

ه. حصر السلاح بيد الدولة ومنع أي مظاهر مسلحة خارج إطارها، ولاسيما في المرحلة الانتقالية الممهدة لتحول العراق إلى مرحلة ما بعد الإرهاب وبناء الدولة المدنية .

وايضا[2]:

أ. إمكانية إيجاد الحلول الناجعة للمعضلات الأمنية، خاصة في المناطق التي تم تحريرها من سيطرة (داعش) الإرهابي، فضلا عن إعادة تأهيل القوات العسكرية والأمنية وتطويرها، وذلك نظرًا للتغيير الحاصل في المفاهيم الأمنية، إذ اقتضت الحاجة لوجود قوات مسلحة قادرة على الحركة وخوض المعارك مع التنظيمات الإرهابية.

ب. مواجهة ومعالجة مختلف التهديدات وعلى المستويين الداخلي والخارجي، لا سيما بعد دحر التنظيم الإرهابي واسترجاع جميع المدن العراقية، وهذا يدل على أن القوات المسلحة العراقية بصنوفها كافة قادرة على حفظ الأمن والاستقرار وفرض القانون،

(١) رغد علي حسين، دور السياسات الأمنية في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة مفاهيمية تقويمية، مجلة كلية الاسلامية الجامعة، النجف الاشرف، العدد ٦٥، ٢٠٢٢، ص ٦٧٥.

(٢) سداد مولود سبع، مشكلة الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد العدد ٦٢، ٢٠١٥، ص٧٠-٧١.

وكذلك القدرة على مواجهة التدخلات الإقليمية والدولية بجعل العراق ساحة للصراع وتحقيق مصالحهم الشخصية، فضلا عن إفشال انموذج الحكم الديمقراطية.

ج. المحافظة على تطوير الوعي السياسي والثقافي، من خلال التمسك بمبادئ الديمقراطية والقواعد الخاصة بإنجاح العملية السياسية في العراق، لما لها من تأثير كبير في بناء قاعدة أساسية للنهوض بالواقع الديمقراطي، والعمل على ترسيخه لدى الدولة والشعب.

د. احترام حقوق المواطنين وممارسة حرياتهم الشخصية، خاصة بعد انتشار مبادئ الديمقراطية، ونشر روح التسامح والحوار وحرية الرأي والافكار والمعتقدات والأديان، بما يضمن حقوق الجميع وفق أحكام القانون.

ه. تعديل فقرات ومواد الدستور التي تمثل مصدر ،خلاف وحل المشكلات العالقة التي تؤثر في مسار العملية السياسية، فضلًا عن تعزيز السيادة الوطنية ومبدأ الولاء للوطن على حساب الولاءات الاخرى.

و. التمكن من انجاح المصالحة الوطنية بالكامل، وقدرة المجتمع من تجاوز التحديات التي تواجه السلم المجتمعي، والذي يتم من خلال مقدرة النخب السياسية من التمسك بمبدأ المصالحة الوطنية، فضلا عن ترسيخ التسامح الفكري والسلام وذلك رفض ثقافة العنف عبر المؤسسات الدينية والتربوية والتعليمية والإعلامية، من أجل المحافظة على وحدة البلاد ومنع اي خرق داخل الدولة[1].

(١) التطور في السياسات الحكومية وتجاوزها لحالات العجز والقصور السياسي؛ وذلك نظرا للتفاهم الحاصل بضرورة التقدم بالعمل الديمقراطي، الذي يتناسب وطبيعة الشعب العراقي.

المطلب الثاني: على الصعيد الاقتصادي

ان ما يجب التركيز عليه هو الرؤية الواضحة لإصلاح الواقع الاقتصادي خاصة بعدما تم اعلان النصر على (داعش) في العاشر من كانون الأول ٢٠١٧م، وما سبب من دمار على جميع مفاصل الدولة واستعادة جميع الأراضي العراقي من سيطرة التنظيم الإرهابي، فقد حصل العراق على منح وقروض ومساعدات دولية من أجل إعادة إعمار المناطق المتضررة، وتنشيط القطاع الخاصة وتحفيزه للمساهمة مع الحكومة في تنفيذ الخطط وسياساتها الاقتصادية، كما وبالإمكان رسم استراتيجية مستقبلية للنهوض بالواقع الاقتصادي في العراق، وذلك من خلال تخصيص نسبة ما يقارب (٥٠٪) من التخصيصات المالية التي كان يتم رصدها لتكاليف الحرب على التنظيم الإرهابي، وتحويل تخصيصها الى إعادة إعمار المناطق المحررة فضلا عن المنح الدولية والمساعدات والقروض المخصصة للغرض نفسه، وكذلك العمل على إنشاء هيئة أو مؤسسة تختص بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال تشكيل منظومة مصرفية للتعاون والتنسيق معها بإشراف المصرف المركزي العراقي ورابطة المصارف وبالتعاون مع كل من وزارات التخطيط والمالية والصناعة والزراعة، لغرض دعم الشباب وشريحة الخريجين منهم [١].

وايضا تصحيح مسار السياسات الاقتصادية في العراق، من أجل تحقيق اهداف خطة التنمية الاقتصادية، وبناء بنى تحتية مناسبة لاستيعاب الواقع الخدمي المتزايد، وتعزيز الناتج الاجمالي الوطني للبلد، من خلال الاعتماد على مصادر اخرى بديلة للنفط كالزراعة والصناعة والسياحة، وذلك من أجل تسريع عجلة النمو واللحاق بالدولة

(١) جاسم رشيد العتبي و رحيم راضي الخزاعي، نحو استراتيجية وطنية لمرحلة ما بعد داعش – الرؤى والافكار، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٩ - ٤٠، ٢٠١٩، ص٣٠٩-٣١٠ .

المتقدمة[١].

المطلب الثالث: المستوى الاداري - التقني

على الحكومة العراقية تبني الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني[٢] وهي استراتيجية الاستعداد الوطني لإيجاد تدابير وإجراءات استراتيجية متماسكة لضمان أمن الوجود العراقي وحمايته في الفضاء السيبراني، وحماية البنية التحتية الحيوية للمعلومات»[٣]. فالأمن الوطني العراقي يتطلب إطاراً متماسكاً للأمن السيبراني لضمان نهجاً عاماً تجاه المشهد الأمني الراهن والمستقبلي، فالجرائم الالكترونية التي تقوم بها أطراف حكومية وغير حكومية مُجهزة بوسائل تقنية متقدمة بات بمقدورها إلحاق أضراراً جسيمة، وبذلك إنَّ إدخال الأمن السيبراني في ميدان الفضاء الالكتروني بإمكانه أنَّ يُساعد العراق على الاستجابة لتلك التحديات الأمنية ومعالجة ضعفه في الحقل الرقمي ومعالجة الابتزاز الالكتروني في بلدنا، وهذا يُعد جوهر المنطق الاستراتيجي لبلوغ

---

(١) مظهر محمد صالح، الطبقة الرثة والاستبداد الشرقي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، منشور على شبكة
المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط : http://iraqieconomists.net/ar/2018/07/23-

(٢) تتكون تلك الاستراتيجية من عدة استراتيجيات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، تشمل كافة الأولويات الوطنية، وتقوم بمعالجة تعرض البلد لكافة التهديدات والمخاطر السيبرانية الأساسية والمضرة بالأمن الوطني والمصلحة الوطنية، والتي تتعرض لها مختلف بلدان العالم، وعلى رأس تلك التهديدات؛ الإرهاب الالكتروني، الجريمة الالكترونية، التجسس السيبراني، واستغلال الأطفال عبر شبكات الانترنت. وتهدف تلك الاستراتيجية الى دفع الدولة نحو تنفيذ سياستها الوطنية للأمن السيبراني لتأمين فضاءها الالكتروني الوطني وحمايته، ونشر ثقافة الأمن السيبراني. ومن خلال تفحص الاستراتيجيات الدولية للأمن السيبراني يتضح وجود خمسة تهديدات أساسية لاستراتيجية الأمن الوطني لأي بلد وهي البلدان الأجنبية، الإرهابيون، الهاكرز، الشركات عابرة الحدود، المؤسسات الجنائية المنظمة وهذه التهديدات لها القدرة على إحداث أضرار خطيرة على سلامة اقتصاد الدولة. للاستزادة عن هذا الموضوع أنظر: مستشارية الأمن الوطني العراقي، استراتيجية الأمن السيبراني العراقي، كتاب منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع
https://www.itu.int/en/ITU-Documents/National Strategies Repository Iraqi-

(٣) مستشارية الأمن الوطني العراقي، استراتيجية الأمن السيبراني العراقي، مصدر سبق ذكره.

الاستراتيجية الوطنية لأمننا السيبراني بغية الاستعداد للأمن الوطني[١]. ومِن هُنا فأنَّ العِراق مطالب باعتبار الفضاء السيبراني مجاله الرابع بعد مجالات البر والبحر والجو، لتأثيره الكبير المؤثر في قيادة الأعمال الوطنية الضرورية كالتنمية الاقتصادية، وتوفير الخدمات الطبية والتفاعلات الاجتماعية وإدارة الأعمال الحكومية وضمان تحقيق أمنه الوطني والدفاع عن أرضه وعلى الحكومة العراقية تبني رؤية استراتيجية صريحة تهدف إلى تكوين منظومة دفاع وطني الكتروني بتقنية حديثة تقوم بإنشاء «هيئة وطنية للأمن السيبراني العراقي»، تقوم بمُهمة الإشراف على هذا الأمن الخطير وتكون النواة الحقيقية للحوكمة الالكترونية المنتظر تطبيقها، وضرورة أن يكون في كل وزارة مديرية تحمل ذات الاسم تقوم بمتابعة البرمجيات التي يتم شرائها والاعتماد على الاكفاء مِن مُهندسي الحاسوب لقيادة تلك الهيئة بعد تدريبهم في البلدان التي لها إمكانيات في هذا الخصوص، والعمل على توفير الميزانية الضرورية لتغطية نفقات تلك الهيئة التي ستشكل وزارة الدفاع السيبراني العراقي[٢].

(١) تقرير شبكة ،واجه، مُكافحة الابتزاز الالكتروني في العراق، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت على الموقع

https://www.wajeh.co/17-05-2020.

(٢) زاهر الزبيدي، تهديدات افتراضية للأمن السيبراني العراقي مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:١)

https://m.annabaa.org/arabic/informatics/17379

الخاتمة والاستنتاجات

من خلال تسلسل الدراسة تبين أن جملة من الاسباب والعوامل ساهمت في عدم إمكانية صياغة سياسات أمنية ناجحة لمواجهة التحديات التي شهدها العراق بعد عام ٢٠٠٣م، والتي تبدأ بسياسات الاحتلال الامريكي والمتمثلة بحل المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، وإعادة تأسيس جيش عراقي جديد وأجهزة أمنية متنوعة.

وترافقت تلك السياسات مع مجموعة من الأزمات السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، مما سببت تدهور الوضع الأمني في البلد وعرقلة صنع القرار الأمني والوقائي، ونمت التهديدات من التنظيمات الإرهابية، وآخرها ما حصل عام ٢٠١٤م من تنظيم (داعش) الإرهابي، وهو ما جسد وجود خلل أمني استوجب إعادة النظر فيه وبالسياسات الأمنية المتبعة، والتي تجسدت بالضعف في التدريب، وضعف العقيدة العسكرية؛ بسبب الولاءات الفرعية، وضعف العمل الاستخباري.

الاستنتاجات

ومن خلال ما تقدم فقد توصلت الدراسة الى استنتاجات وهي:

١. أحدثت سياسات الاحتلال الأميركي للعراق عام ٢٠٠٣م تجاه المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية، الى حالة من الارباك في عملهم، خاصة تلك التي تتعلق بالقدرات القتالية من ناحية التدريب والتسليح والتجهيز، والابتعاد في بادئ الأمر عن الاحترافية والمهنية في بناء وتطوير هذه المؤسسات .

٢. عرقلة عمل السياسات الأمنية من خلال التدخلات السياسية وتأثيرها في الجانب الفني المهني، مما أضعف قدرة عمل المؤسسات العسكرية والأمنية من أداء مهامها وفق السياسات الأمنية.

٣. إعادة صياغة السياسات الأمنية لغرض صد ومعالجة جميع التهديدات من التنظيمات الإرهابية، وذلك من خلال منح القوات المسلحة مزيد من الصلاحيات، وتوفير الاحتياجات كافة اللازمة للحفاظ على الأمن، فضلا عن التعامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي مع مسببات نمو وظهور التنظيمات الإرهابية.

٤. افتقار الأجهزة الأمنية الى سياسة خاصة بالأمن السيبراني، فقد استغل تنظيم (داعش) الإرهابي الفضاء السيبراني في تحقيق أهدافه من نشر للدعاية والأفكار المتطرفة وتجنيد أنصارا له، فضلا عن تنفيذه لهجمات سيبرانية على مؤسسات متنوعة في عدد من دول العالم.

المصادر والمراجع

1. look at: amazon web services, what is governance: risk and compliance (GRC),aws.amazon.com(15\15\2023).

2. look at: European commission, communication to the commission governance in the European commission, brussels, 2020,p3,-commission.europa.eu(17\5\2023).

3. Freeland, C. (2007). Basel Committee Guidance on Corporate Governance for Banks, paper presented to: Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development, a conference organized by the Egyptian Banking Institute, Cairo, May 7-8.

٤. النشرة الاقتصادية، أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة في الشركات: حوكمة الشركات، العدد الثاني، المجلد ٥٦، ٢٠٠٣.

5. IOG, what is governance, institute on governance Canada, https:\\iog.ca\what-is governance,(18\5\2023).

٦. برنامج الديمقراطية وحقوق الإنسان كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نقلا عن موقع:١

www.nchregypt.org/index.php/ar/activities/html. (13/10/2014)

٧. سليمة بن حسين، الحوكمة (دراسة في المفهوم)، مجلة العلوم القانونية و السياسية، جامعة الجزائر العدد العاشر، ٢٠١٥.

٨. Melvyn's P.Leffler, National Security, The Journal of American History, Volume 77, Issue 1(Jun, 1990).

٩. عبد العزيز حسين الصويغ، الأمن القومي العربي رؤية مستقبلية، القاهرة: مركز أوراق للنشر الأبحاث والإعلام مطابع دار الهلال، ١٩٩١.

١٠. مثنى علي المهداوي، أثر العامل الخارجي في الوضع الأمني العراقي بعد ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد العدد ٧٢-٧٣، ٢٠١٨.

١١. هيكل بن محفوظ، تطورات القطاع الامني في تونس بعد الثورة، تونس، ٢٠١٣.

١٢. ماجد القيسي، الجيش العراقي ودوره في منظومة الأمن والدفاع، مجلة سياسيات إستراتيجية، العدد ١، ٢٠١٨.

١٣. سعدي ابراهيم حسين صنع العقيدة العسكرية في العراق بعد ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد ٧٧-٧٨، ٢٠١٩.

١٤. محمد محي محمد الجنابي، الشرعية السياسية والأمن الوطني العراقي (دراسة تحليلية في المعوقات وسبل النجاح لمرحلة ما بعد (داعش) مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد ٢٣، ٢٠٢١.

١٥. سند وليد سعيد، أثر الإرهاب على الأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية

والسياسية، جامعة ديالي، المجلد العدد ٢، ٢٠١٨.

١٦. حسيب منصور، الصراع الأمن في دول العالم الثالث، ط٢، دار الملاء للطباعة والنشر، بيروت، ٢٠١٨.

١٧. هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد: الامن القومي والسياسة العسكرية، ط١، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان،٢٠١٢.

١٨. حسن الشكري، الارهاب والصراع الدولي في الشرق الأوسط، دار الملك للطباعة والنشر، الجزائر، ٢٠١٧.

١٩. ماجد محمد حسن وآخرون. الفساد المالي والإداري التقرير الاستراتيجي العراقي (٢٠١٢ – ٢٠١٣)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠١٧.

20. Tobias Bohmelt and Govinda Clayton, "Auxiliary Force Structure: Paramilitary Forces and Pro-Government Militias", University of Kent, 15January, 2016.

٢١. مصطفى عبد الرزاق، «التوظيف الاقتصادي للإنفاق العسكري العراقي ما بعد داعش»، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، ٢٠١٨.

٢٢. حاتم مهدي الدفاعي، واقع ومستقبل العراق التحديات والخيارات مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، جامعة تكريت، العدد ٢، ٢٠٠٩.

٢٣. هند قاسم محمد، إدارة الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتحدياتها دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

٢٤. فوزي البرزنجي، العمل الوظيفي بين الجيش العراقي الباسل والجيش العراقي الجديد، ٤ مارس ٢٠١٤.

٢٥. ينظر المادة (٩) اولا أ، ب، ج من الدستور العراقي الدائم .

٢٦. مروان سالم العلي استراتيجيات البناء في العراق لمرحلة ما بعد داعش، ورقة بحثية القيت ضمن ندوة بناء السلام في العراق مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، ٢٠١٩.

٢٧. احمد عزت البياتي، بناء دولة العراق الفرص الضائعة بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١٣، ص ١٤٢ – ١٤٧. وكذلك: فائز صالح اللهيبي، اشكالية بناء الهوية الوطنية العراقية، مجلة دراسات اقليمية، العدد (١٣) مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩.

٢٨. رغد علي حسين، دور السياسات الأمنية في بناء الدولة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة مفاهيمية تقويمية، مجلة كلية الاسلامية الجامعة، النجف الاشرف، العدد ٦٥، ٢٠٢٢.

٢٩. سداد مولود سبع، مشكلة الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام ٢٠٠٣، مجلة دراسات دولية مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد العدد ٦٢، ٢٠١٥.

٣٠. جاسم رشيد العتبي و رحيم راضي الخزاعي، نحو استراتيجية وطنية لمرحلة ما بعد داعش – الرؤى والافكار، مجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٣٩ – ٤٠، ٢٠١٩.

٣١. مظهر محمد صالح، الطبقة الرثة والاستبداد الشرقي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط:

http://iraqieconomists.net/ar/2018/07/23

٣٢. مستشارية الأمن الوطني العراقي، استراتيجية الأمن السيبراني العراقي، كتاب منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع

https://www.itu.int/en/ITU-Documents/National Strategies Repository Iraqi-

٣٣. تقرير شبكة ،واجه، مُكافحة الابتزاز الالكتروني في العراق، تقرير منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت على الموقع

https://www.wajeh.co/17-05-2020.

٣٤. زاهر الزبيدي، تهديدات افتراضية للأمن السيبراني العراقي مقال منشور عبر شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع:١)

https://m.annabaa.org/arabic/informatics/17379